

مخاطر الائتمان تزيد من إرباك الحسابات المالية والاقتصادية لتونس

تراجع قيمة السندات السيادية يؤثر على مسار الالتزامات الدولية



مخاوف من اتساع دائرة المخاطر

استفهام بشأن هوية من سيكون رئيس الوزراء الجديد ومن سيكون لديه سلطة التعامل مع صندوق النقد؟

وترسخ حقيقة أن تونس تحتاج إلى معجزة للخروج من دائرة النظرة الدولية السلبية في تصنيف أوضاعها الاقتصادية، والتي تتفاقم بفعل مخاطر انحصار السيولة النقدية بعد أن وضعتها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في قائمة المراقبة السلبية.

ويؤكد خبراء أن خفض فيتش في وقت سابق هذا الشهر تصنيف تونس طويل الأجل لمصدر العملات الأجنبية من بي إلى بي سالب مع نظرة مستقبلية سلبية لم يكن مفاجئا.

وذكرت وكالة فيتش في تقرير حديث أن خفض التصنيف والتوقعات السلبية لتونس يعكس زيادة مخاطر السيولة المالية في ظل الضبابية التي ترافق عملية الإصلاح الاقتصادي، مع المزيد من التأخير في الاتفاق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

وقبل ذلك، قالت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني في مايو الماضي إن التخلف عن سداد ديون سيادية ربما يكلف البنوك التونسية ما بين 4.3 مليار دولار و7.9 مليار دولار.

وهذا الرقم يعادل نسبة تتراوح بين 55 في المئة و102 في المئة من إجمالي رأس المال النظام المصرفي أو 9.3 في المئة إلى 17.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2021.

كما أظهرت البيانات أن إصدار السندات التي ينتهي أجلها في 2025 بكمية 4.8 سنت ليتدول عند 83.88 سنت في الدولار، وهو أدنى مستوى منذ ما يزيد على 14 شهرا. ومُنيت إصدارات عامي 2024 و2025 بتأخير هبوط على الإطلاق.



وتعاني تونس أصلا من تحديات اقتصادية أذنتها جائحة كورونا بسبب السياسات الحكومية المرتبكة، مما نجم عنها تراجع الإيرادات وارتفاع النفقات، في وقت تذبذب فيه سعر صرف الدينار التونسي ضمن نطاق ضيق نزولا بنسبة 0.3 في المئة.

ومن المرجح أن تزيد الأمور غموضا في ما يتعلق بسداد ديون البلاد، خاصة وأن معظم الشبكات يلقى باللوم على حكومة الترويكا، التي قادتها النهضة في 2013 حين أغرقت البلاد في حالة من الفوضى الاقتصادية واستمرت كل تلك المشاكل حتى اليوم.

ويعتبر محللو أسواق المال أن هذا الانخفاض يبرز قلق المستثمرين حيال الأزمة السياسية في تونس، فضلا عن قدرتها على تدبير التمويل اللازم لتفادي المشاكل الاقتصادية التي تفاقمت بسبب الأزمة الصحية.

وقال رضا أغا رئيس استراتيجيات ائتمان الأسواق الناشئة في ليجال أند جنرال انفسمنت مانجمنت إن "هذه التطورات تشير فحسب للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعاني منه البلاد منذ 2011".

وبحسب بيانات تريديوب نزل إصدار السندات السيادية التي ينتهي أجلها في عامي 2024 و2027 بأكثر من خمسة سنتات لكل منها، إلى أدنى مستوى منذ ما يربو على عام. كما نزلت السندات التي ينتهي أجلها في 2027 إلى 86.57 سنت.

ونسبت وكالة رويترز إلى مسؤول تونسي رفض ذكر هويته لأنه ليس محولا بالحديث بشأن المسألة قوله إنه "يتوقع تعافى أسعار السندات بعد أن يعين سعيد حكومة جديدة".

وأضاف "أعتقد أنه أمر طبيعي بالنسبة لتلك الظروف وسرعان ما ستعود مع الإعلان عن رئيس وزراء جديدة وحكومة جديدة".

وكتب المحللان في بنك باركليز إبراهيم رزق الله ومايكل كافي في مذكرة بحثية الاثنين "أدى قرار الرئيس سعيد بتجميد العمل التشريعي بتونس إلى أزمة دستورية جديدة أكثر حدة من

حتم الغموض والقلق على مستقبل الأوضاع المالية والاقتصادية في تونس بعدما حملت توقعات المحللين نظرة أكثر تشاؤما بشأن بروز مخاطر ائتمانية محتملة في ظل دخول الأزمة السياسية بالبلاد نفقا مظلما سرعان ما ظهر ذلك جليا في تراجع قيمة السندات السيادية.

تونس - ازدادت احتمالات تزعزع الثقة في المتانة المالية لتونس وعدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية نتيجة الرؤية الضبابية التي خلفتها التطورات السياسية المتسارعة في البلاد والتي أثرت بشكل لافت على قيمة السندات السيادية المقومة بالدولار. وتراجعت قيمة السندات الصادرة عن البنك المركزي التونسي بالعملة الصعبة إلى مستوى قياسي الاثنى متاثره بالقرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في خطوة مفاجئة مساء الأحد الماضي بإقالة الحكومة وتعليق عمل البرلمان لمواجهة البلد أحد أكبر أزماته خلال العشرية الماضية.

وتعاني تونس أصلا من تحديات اقتصادية أذنتها جائحة كورونا بسبب السياسات الحكومية المرتبكة، مما نجم عنها تراجع الإيرادات وارتفاع النفقات، في وقت تذبذب فيه سعر صرف الدينار التونسي ضمن نطاق ضيق نزولا بنسبة 0.3 في المئة.

ومن المرجح أن تزيد الأمور غموضا في ما يتعلق بسداد ديون البلاد، خاصة وأن معظم الشبكات يلقى باللوم على حكومة الترويكا، التي قادتها النهضة في 2013 حين أغرقت البلاد في حالة من الفوضى الاقتصادية واستمرت كل تلك المشاكل حتى اليوم.

ويعتبر محللو أسواق المال أن هذا الانخفاض يبرز قلق المستثمرين حيال الأزمة السياسية في تونس، فضلا عن قدرتها على تدبير التمويل اللازم لتفادي المشاكل الاقتصادية التي تفاقمت بسبب الأزمة الصحية.

وقال رضا أغا رئيس استراتيجيات ائتمان الأسواق الناشئة في ليجال أند جنرال انفسمنت مانجمنت إن "هذه التطورات تشير فحسب للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعاني منه البلاد منذ 2011".

وبحسب بيانات تريديوب نزل إصدار السندات السيادية التي ينتهي أجلها في عامي 2024 و2027 بأكثر من خمسة سنتات لكل منها، إلى أدنى مستوى منذ ما يربو على عام. كما نزلت السندات التي ينتهي أجلها في 2027 إلى 86.57 سنت.

ونسبت وكالة رويترز إلى مسؤول تونسي رفض ذكر هويته لأنه ليس محولا بالحديث بشأن المسألة قوله إنه "يتوقع تعافى أسعار السندات بعد أن يعين سعيد حكومة جديدة".

وأضاف "أعتقد أنه أمر طبيعي بالنسبة لتلك الظروف وسرعان ما ستعود مع الإعلان عن رئيس وزراء جديدة وحكومة جديدة".

وكتب المحللان في بنك باركليز إبراهيم رزق الله ومايكل كافي في مذكرة بحثية الاثنين "أدى قرار الرئيس سعيد بتجميد العمل التشريعي بتونس إلى أزمة دستورية جديدة أكثر حدة من

صندوق النقد الدولي يطالب البحرين بتسريع معالجة الاختلال المالي

واشنطن - طالب صندوق النقد الدولي البحرين بالإسراع في معالجة الاختلالات المالية التي تسببت فيها قيود الإغلاق الاقتصادي، رغم إشاداته بالإجراءات الحكومية التي ساهمت في تخفيف آثار الجائحة.

وقال صندوق النقد الدولي في مذكرة الاثنين نشرتها وكالة بلومبرغ إن البحرين بحاجة إلى "تعديل مالي عاجل" بعد انتهاء الأزمة الصحية.

وأشار خبراء الصندوق إلى أنه يتعين على الحكومة البحرينية بذل المزيد من الجهد لإعادة ضبط أوضاعها المالية، حتى لو تمكنت من جمع دعم إقليمي إضافي.

ورأى خبراء ديوننا بسرعة فائقة منذ تراجع أسعار النفط في 2014 - 2015، وساهم برنامج مساعدات مالية بقيمة عشرة مليارات دولار من السعودية والإمارات والكويت في تفادي اصغر اقتصادات المنطقة العربية أزمة ائتمان في 2018.

ويرى الصندوق أن تصحيح أوضاع المالية العامة ينبغي أن يؤدي إلى الحد تدريجيا من إقراض مصرف البحرين المركزي للحكومة من أجل إعادة بناء الاحتياطات الوقائية الخارجية ودعم نظام الربط.

وبالنسبة إلى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، فمن المتوقع أن تعافى اقتصاد البحرين بعد الجائحة سيكون تدريجيا، وسيصل النمو الاقتصادي لنحو 3.3 في المئة خلال العام الحالي.

ورأى خبراء الصندوق أن هذه التوقعات تعكس انتعاشا في نمو القطاع غير النفطي إلى 3.9 في المئة في 2021، حيث يعزز توزيع اللقاح على نطاق واسع النشاط نحو مستويات ما قبل الأزمة.

وترجع وزارة المالية البحرينية تسجيل عجز في موازنة العام الحالي قدره 1.2 مليار دينار (3.2 مليار دولار) بعدما وصل إلى نحو 4.3 مليار دولار في الموازنة السابقة.

القاهرة تنجح في السيطرة على مستوى عجز الموازنة

القاهرة - نجحت الحكومة المصرية بفضل تطبيقها لإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق طيلة السنوات الأخيرة في السيطرة على العجز في الموازنة الماضية التي انتهت أواخر يونيو المنقضي.

وأشارت بيانات حديثة نشرتها الرئاسة المصرية إلى أن مصر سجلت عجزا في الموازنة بـ 7.4 في المئة خلال العام المالي 2020 - 2021، نزولا من 8 في المئة قبل عام.

وكانت مصر تستهدف عجزا إجماليا في الميزانية عند 7.8 في المئة وفائضا أوليا بـ 0.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضحت الإحصائيات أن الموازنة حققت فائضا بواقع 1.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 93.1 مليار جنيه (5.93 مليار دولار)، فيما تراجع الدين العام إلى 90.6 في المئة مقارنة مع 108 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة.

ويأتي هذا الإعلان بعد يومين من تأكيد صندوق النقد الدولي أن اتفاق الاستعداد الائتماني مع مصر في الفترة من يونيو 2020 وحتى يونيو 2021 حقق أهدافه الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على



سياسة اقتصادية محكمة

الخناق المالي يضيق على الجزائر مع تآكل احتياطياتها النقدية

النفط في الأسواق الدولية، ما اضطر الحكومة إلى الاستعانة باحتياطيات الصرف التي كانت في حدود 200 مليار دولار عام 2014 لتغطية العجز المالي، ما تسبب في تراجع كبير لهذه الاحتياطيات. وتعتمد الجزائر على مبيعات النفط والغاز في تحصيل 95 في المئة من إيراداتها من العملة الأجنبية.

ويشكو الاقتصاد الجزائري من أزمة هيكلية مزمنة بسبب ارتباطه العضوي بالصناعة النفطية التي تشكل العمود الفقري للنمو منذ عقود.

وفي مارس الماضي أقر تبون إجراءات لمواجهة تبعات انهيار أسعار النفط في السوق الدولية من بينها وضع موازنة إضافية وإنشاء بنوك إسلامية بشكل سريع ورفض أي توجه نحو الاستدانة الأجنبية.

وتشمل الخطة كذلك زيادة مساهمة قطاع الزراعة بهدف التقليل بنسبة 50 في المئة على الأقل من استيراد السلع الغذائية، لاسيما بالنسبة إلى الذرة واللحوم الحمراء.

كل المستلزمات الضرورية لمواجهة أي أزمة طارئة".

واعتبر أن من مؤشرات ذلك عدم لجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية "خلافا لكثير من التوقعات التي حددت نهاية 2020 وبداية 2021 موعدا لشرع الجزائر في اللجوء إليها".

ومع ذلك تمكنت الحكومة حتى الآن من إبقاء مستويات الديون الخارجية منخفضة واستبعدت مرارا التحول إلى الاقتراض من مؤسسات دولية.

وسعى تبون لطماننة الجزائريين في اجتماع لجلس الوزراء أعلن فيه التنصيب الرسمي للحكومة الجديدة برئاسة أيمن بن عبد الرحمن بشأن الوضعية الاقتصادية العامة للبلاد.

وذكرت الرئاسة الجزائرية في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية بعد اجتماع للحكومة أن الرئيس شدد على ضرورة "تأسيس مبدأ عدم الاستدانة الخارجية تعزيزا لسيادة الجزائر".

وقال تبون في بيان صادر عن مجلس الوزراء إن البلاد "لم تشهد أي تذبذب في تمويل السوق وقدرة الجزائر على اقتناء

44 مليار دولار حاليا بعدما كانت عند 62 مليار دولار في فبراير 2020

وكان محافظ بنك الجزائر المركزي آنذاك ورئيس الحكومة الجديدة أيمن بن عبد الرحمن قد كشف في فبراير 2020 عن تراجع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى 62 مليار دولار خلال نفس الفترة من 72.6 مليار دولار في أبريل من العام 2019. وانخفضت عائدات الجزائر النفطية إلى أقل من النصف جراء انهيار أسعار